

ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات ...

إيماناً من وزارة المالية باتاحة قنوات للتواصل المباشر مع المواطنين وإشراكهم في صياغة السياسات الاقتصادية للدولة وتحديد أولوياتهم من الإنفاق العام فقد حرصت الوزارة منذ العامين الماضيين بإجراء حوارات مجتمعية مستمرة ودائمة مع كافة أطياف المجتمع من منظمات أهلية ومؤسسات القطاع الخاص والأحزاب السياسية وذلك عند إصدار أي تقارير تتضمن توجهات السياسة المالية للدولة، ويأتى على رأس تلك الإصدارات؛ "موازنة المواطن"، و"البيان المالى التمهيدى". كما قامت وزارة المالية مؤخراً فى سبتمبر ٢٠١٦ باطلاق الإصدار السنوى الثالث من موازنة المواطن بعنوان "حقك تعرف موازنة بلدك" لتعرف المواطن البسيط بأهم ملامح موازنة العام المالى الحالى ٢٠١٧/٢٠١٦ وتلقى الضوء على السياسات المالية المخطط تنفيذها على المدى المتوسط والطويل باعتبار الموازنة العامة للدولة حق أصيل للمواطن لتلبية احتياجاته وتوفير مستقبل أفضل لأولاده. وقد تم إتاحة كتيب موازنة المواطن على الموقع الإلكتروني للوزارة www.budget.gov.eg بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني التفاعلى www.mof.gov.eg.

حيث تتضمن أهم توجهات السياسة المالية للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ العمل على تطبيق برنامج إقتصادى شامل لتحقيق التنمية المستدامة ومرتكزاته تحقيق؛ نمو، وتشغيل، وحماية اجتماعية. أما بالنسبة لأهم ملامح تقديرات الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ فتبليغ تقديرات الإيرادات العامة نحو ٦٧٠ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٦٪٢٩ عن المتوقع للعام الحالى، بينما تبلغ تقديرات المصروفات العامة نحو ٩٧٥ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٣٪٠٥. وفي ضوء هذه التطورات يبلغ العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة نحو ٣١٩ مليار جنيه (٩٪٠٨ من الناتج المحلى الاجمالى)، مقابل ١١٪٨ عجز متوقع للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ومقارنة بعجز بلغ نحو ١١٪٥ خلال عام ٢٠١٤.

أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالي:-

تجدر الإشارة إلى أن **البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة في العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦** لا تزال في طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند الإنتهاء منها. حول أداء المؤشرات المالية خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٦/٢٠١٧ فتشير إلى تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٦٨.٥ مليار جنيه (٢٪١ من الناتج المحلى) مقابل ٦٨.٣ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق (٢٪٥ من الناتج المحلى). وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الاقتصادي لتحقيق معدل زيادة بلغ نحو ٩٪١ خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ٩٪١٩.٥ فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ٣٪٥. أما على جانب المصروفات، يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الاجتماعي على رأس أولويات الحكومة حيث إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بنسبة ٤٪٧٤.٩% لتصل إلى نحو ٥.٧ مليار جنيه، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنسبة كبيرة بلغت ٧٤٪٩ محققاً.

جنبي، الأمر الذى يعكس إهتمام الدولة بزيادة الإنفاق على البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة، بما يسهم فى تحقيق تغيير إيجابى ملحوظ فى الحياة اليومية للمواطن المصرى.

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلي الإجمالي** قد حقق معدل نمو ٤.٣٪ خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ ، مقارنة بنحو ٥.٧٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الاقتصادي خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ ، بإسهام يقدر بنحو ٥ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٣.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ٠.٨ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ ، مقابل إسهام أعلى بمقدار ١.٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السالب لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلًا نحو ١.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ارتفع **رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٩.٥٩ مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦ ، مقارنة بـ ١٦.٥٦ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. حيث شهد شهر سبتمبر تدفقات للداخل بنحو ٣ مليارات دولار منهم؛ ٢ مليار دولار كوديعة من المملكة العربية السعودية و ١ مليار دولار كدفع أولى من قرض البنك الدولى. وجدير بالذكر أن خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ تم ورود ١ مليار دولار كوديعة من دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزى، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** ليحقق ١٨.٣٪ مسجلًا ٢١٥١.٦ مليار جنيه في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٦ ، مقابل ١٧.٨٪ (٢١١٩.٧ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع صافى الأصول المحلية للجهاز المصرفي بنحو ٢٦.٢٪ ليسجل ٢٢٥٧.٧ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢٢٢٢ (٢٦.٨٪) مليارات جنيه) في يوليو ٢٠١٦ ، مما فاق أثر انخفاض صافى الأصول الأجنبية، والذي سجل قيمة بالسالب بلغت ١٠٦.١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل ١٠٢.٣ مليار جنيه خلال يوليو ٢٠١٦ .

على نحو آخر، إستمر **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** في تسجيل معدل مرتفع محققاً ١٥.٥٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ (وهو أعلى معدل تم تسجيله خلال السبع سنوات السابقة) مقارنة بـ ١٤٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٧.٩٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١٥ . وهو ما يمكن تفسيره بشكل جزئي في ضوء أثر فترة الأساس وإنخفاض معدل التضخم لنفس الشهر خلال العام المالى الماضى (حيث إنخفض معدل التضخم السنوى خلال شهر أغسطس ٢٠١٥ بنحو ٥٪ نقطة مئوية مقارنة بشهر يوليو ٢٠١٥). بالإضافة إلى إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلًا نحو ١٩.٣٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ ، مقارنة بـ ١٨.٤٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٨.٢٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١٥ .

كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى في الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، و"النقل والمواصلات"، و"الثقافة والترفيه"، و"الأثاث والتجهيزات"، و"السلع والخدمات المتنوعة". كما استقرت عدد من المجموعات الأخرى عند مستويات مرتفعة "الرعاية الصحية"، و"التعليم".

وخلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، فقد انخفض متوسط معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية ليسجل نحو ٢٠.٢% مقارنة بـ ١١% خلال العام المالي السابق، والذي كان قد شهد عدد من الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة في يوليو ٢٠١٤ مثل زيادة أسعار المواد البترولية والكهرباء في إطار إصلاحمنظومة الدعم ورفع أسعار السجائر.

قرر لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ١٢.٧٥% و ١١.٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٢.٢٥%， وسعر الإنتمان والخصم عند مستوى ١٢.٢٥%.

بلغ إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) نحو ٢٦٧٦.٩ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٦ (حوالي ٩٦.٦% من الناتج المحلي).

حقق ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ عجزاً كلياً بلغ نحو ٢.٨ مليار دولار (-٠.٨% من الناتج المحلي)، مقابل فائض قدرة ٣.٧ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، حيث حقق الميزان الجاري عجزاً قدره ١٨.٧ مليار دولار (٥٥.٥% من الناتج المحلي)، مقابل عجزاً أقل قدره ١٢.١ مليار دولار (-٣.٧% من الناتج المحلي) خلال العام المالي السابق. بينما سجل الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بنحو ١٩.٩ مليار دولار (٥٥.٨% من الناتج المحلي)، مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ١٧.٩ مليار دولار (٥٥.٤% من الناتج المحلي) خلال عام المقارنة. وتتجدر الإشارة إلى أن صافي السهو والخطأ قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٤ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٢.١ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلي) خلال العام المالي السابق.

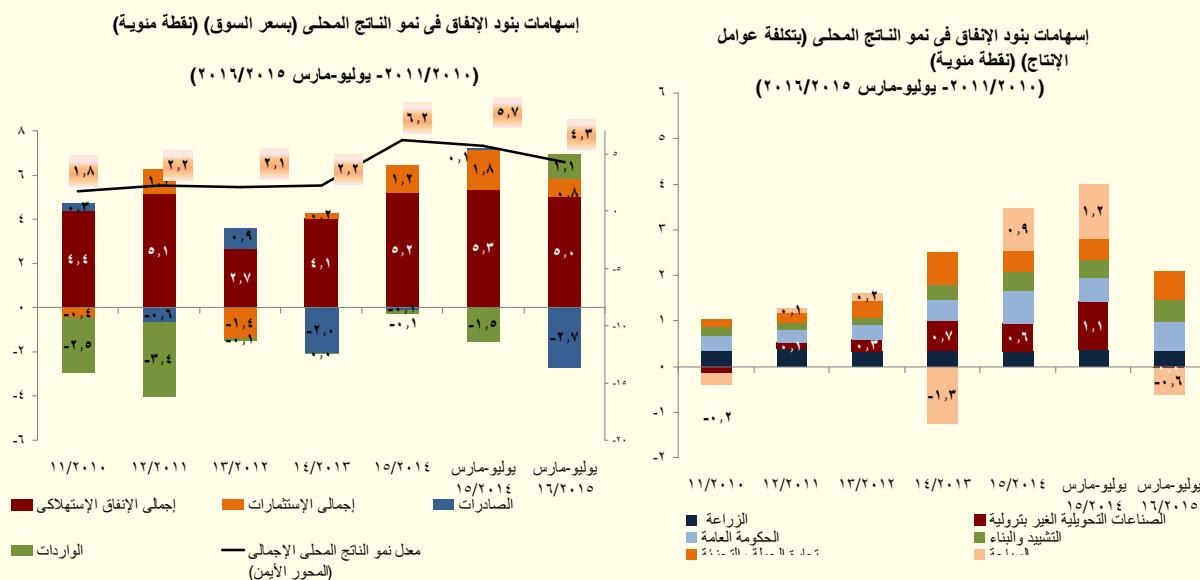
٤) معدل نمو الناتج المحلي:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٥.٧% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الاقتصادي خلال التسع شهور الأولى من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو ٥ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٣.٥ نقاط مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابي في معدل النمو لتسجل نحو ٠.٨ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل إسهام أعلى بمقدار ١.٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما حد الإسهام السلبي لصافي الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ٤.١ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

على جانب الطلب، فقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، حيث حقق الاستهلاك الخاص خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٥.٥%， مقارنة بـ ٥.٢% نفس الفترة من العام المالي السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق الاستهلاك العام معدل نمو قدره ٣.٦% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٨.٧% نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. كما تعكس أحدث البيانات تحسين أداء الإستثمارات ، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره

٦٥.٥% خلال التسع شهور الأولى من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل معدل نمو يقدر بـ ٨.٨% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

على الجانب الآخر، حق صافي الصادرات معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ١.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ٤.١ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق الصادرات لنمو قدره ٤.٩% (معدل مساهمة بالسالب بنحو ٢.٧ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابي بنحو ١.٠ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالي السابق). بينما انخفضت الواردات بـ ٤.٩% خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، لتحقق بذلك معدل مساهمة إيجابي بلغ ١.١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي يقدر بنحو ١.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.



أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ خمسة قطاعات، على رأسها قطاع الحكومة العامة والذى حقق معدل نمو قدره ٧.٠% (مساهمًا في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٥.٠ نقطة مئوية خلال نفس فترة المقارنة من العام المالي السابق). وقد حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو حقيقي قدره ١١.١% (مساهمًا في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٥.٥ نقطة مئوية خلال التسع شهور الأولى من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة قدرها ٤.٠ نقطة مئوية خلال نفس الفترة العام المالي السابق)، كما حققت أيضًا تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو قدره ٤.٨% (مساهمًا في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة قدرها ٥.٠ نقطة مئوية خلال نفس فترة المقارنة العام المالي السابق). أما بخصوص قطاع الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوي قدره ٣.١% (استقر اسهامه في معدل نمو الناتج المحلي عند ٠.٤ نقطة مئوية). بينما حقق قطاع الأنشطة العقارية نمواً قدره ٣.٩% (مساهمًا في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٢.٠ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٤٧.٧% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة.

بينما استمر قطاع إستخراج الغاز الطبيعي في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ٩٪١١.٢ وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبي بنحو ٧٪، نقطة مؤوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة مقارنة بمساهمة بشكل سلبي قدرها ٢٪ خلال نفس الفترة العام المالي السابق.

٥) تطورات الأداء المالي للفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٦/٢٠١٥

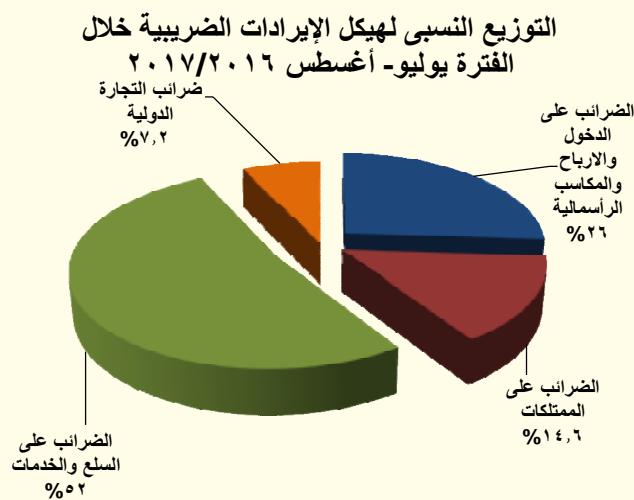
٥

تجدر الإشارة إلى أن البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ تزال في طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند الإنتهاء منها. وحول تطورات الأداء المالي للفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٦، فقد شهد الأداء الضريبي تحسناً من حيث إرتفاع الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهي الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الاقتصادي والتي قد إرتفعت بنحو ٩٪١، وذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ١٩٪٥ ومن مصلحة المبيعات بنحو ٣٪٥. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ٣٪٧ لتتحقق ١١٤.٥ مليار جنيه (٣٪٥ من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقابل ١١٠.٤ مليار جنيه (٤٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

العجز الكلى خلال يوليو- أغسطس ١٦/١٥	العجز الكلى خلال يوليو- أغسطس ١٧/١٦
٦٨.٣ مليار جنيه (٢٥٪ من الناتج المحلي)	٦٨.٥ مليار جنيه (٢١٪ من الناتج المحلي)
الإيرادات	الإيرادات
٤٦.٣ مليار جنيه (١٧٪ من الناتج المحلي)	٤٦.٧ مليار جنيه (١٤٪ من الناتج المحلي)
المصروفات	المصروفات
١١٠.٤ مليار جنيه (٤٪ من الناتج المحلي)	١١٤.٥ مليار جنيه (٣.٥٪ من الناتج المحلي)

المصدر: وزارة المالية- وحدة السياسات المالية الكلية.

٦) على جانب الإيرادات،



شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ٣٪، ملبار جنيه (بنسبة ٠٪٠٧) خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل نحو ٤٦.٣ مليار جنيه (١٤٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ١.٨ مليار جنيه (بنسبة نمو ٥٪) لتسجل ٣٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٣٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وعلى نحو آخر، فقد انخفضت الإيرادات غير الضريبية بنحو ١.٥ مليار جنيه (بنسبة نمو -٣٪١٤) لتسجل نحو ٨.٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٦، مقابل ١٠.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

التوزيع النسبي لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٦/٢٠١٥

شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ٣٪، ملبار جنيه (بنسبة ٠٪٠٧) خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل نحو ٤٦.٣ مليار جنيه (١٤٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ١.٨ مليار جنيه (بنسبة نمو ٥٪) لتسجل ٣٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٣٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وعلى نحو آخر، فقد انخفضت الإيرادات غير الضريبية بنحو ١.٥ مليار جنيه (بنسبة نمو -٣٪١٤) لتسجل نحو ٨.٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٦، مقابل ١٠.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

ويأتى تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى:

- حيث إرتفعت الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ٥٠.٥ مليار جنيه (بنسبة ٥٣%) لتحقق ١٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٩.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات، وإرتفاع المحصل من باقى الشركات).
- كما ارتفعت الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٦٠.٠ مليار جنيه (بنسبة ٣١%) لتحقق نحو ١٩.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٩.٢ مليار جنيه (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية والمستوردة وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على الخدمات وإرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدمغة).
- أيضاً إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ١٥.٥ مليار جنيه (بنسبة ٣٦.٨%) لتحقق ١٥.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤ مليارات جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- في حين بلغت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) نحو ٢٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة بنسبة إنخفاض ٢٢% مقابل نحو ٣٥ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية
بنحو ٥٠.٥ مليار جنيه (بنسبة ٥٣%) لتحقق ١٠ مليار جنيه (٣٠٪ من الناتج المحلي).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٢٦٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- ارتفاع المتحصلات من الضرائب على شركات الأموال بخلاف الجهات السيادية (البترول، قناة السويس، البنك المركزى) (بنحو ١ مليار جنيه) بنسبة ٤٢٪ لتحقق ٥٧ مليار جنيه، ومنها؛
- ن ارتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٥٠ مليار جنيه) بنسبة ١٤٪ لتحقق ٤ مليارات جنيه وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى إجمالي فاتورة الأجر والمرتبات والذى إنعكس بدوره على زيادة الضرائب المستحقة عليها.
- ن ارتفاع الضرائب من النشاط التجارى والصناعى (بنحو ٢٠ مليار جنيه) بنسبة ٢٨٪ لتحقق نحو ١ مليار جنيه.
- ارتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ٤٠ مليار جنيه) بنسبة ١٥.٥٪ لتحقق ٢٨ مليار جنيه.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٠.٦ مليار جنيه (بنسبة ٣٠.١%) لتحقق نحو ١٩.٧ مليار جنيه (٠٠.٧% من الناتج المحلي).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٥٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك في الأساس في ضوء ارتفاع المتصولات من كل من:

. الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٦.٤% لتحقق ٨.٩ مليار جنيه.

. الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ١٣.٥% لتحقق نحو ٢.٢ مليار جنيه في ضوء تحسن أداء خدمات الاتصالات الدولية والمحلية، وخدمات التشغيل للغير.

. ضرائب الدعم (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ١٥% لتحقق نحو ١.٢ مليار جنيه خاصة ارتفاع حصيلة كل من: الدعم على عقود شركات المياه والنور والغاز والتليفون والدمعة المتنوعة والدمعة على الإعلانات وخدمات النقل وخدمات التأمين.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١.٥ مليار جنيه (بنسبة ٣٦.٨%) لتحقق ٥.٥ مليار جنيه (٠٠.٢% من الناتج المحلي).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ١٤.٦% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

في ضوء ارتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أنون وسندات الخزانة بنسبة ٤٢.٧% لتحقق نحو ٤.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

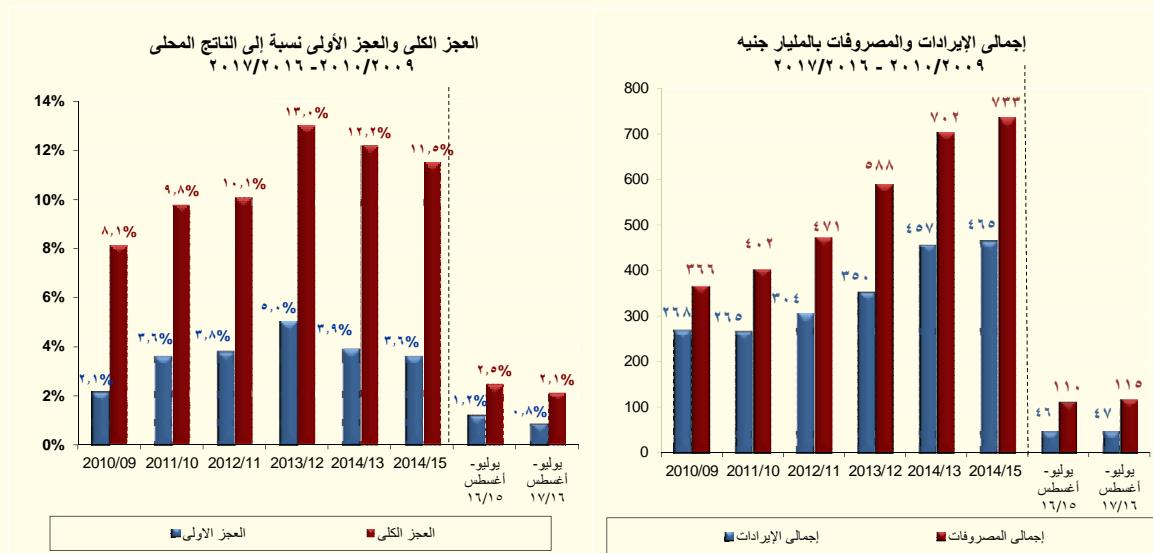
على جانب الإيرادات غير الضريبية

- حققت عوائد الملكية نحو ٣.٨ مليار جنيه لترتفع بنسبة قدرها ١٥.١% خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل ٣.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. حيث إرتفعت العوائد المحصلة من الهيئات الاقتصادية بنحو ١.٠ مليار جنيه (بنسبة ٢٧.٢%) لتحقق نحو ٦.٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٥.٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

- ارتفعت حصيلة بيع السلع والخدمات بنحو ٢٠٠ مليون جنيه (بنسبة ٤%) لتحقق نحو ٢٠٨ مليون جنيه خلال الفترة يوليو - أغسطس ٢٠١٦، مقابل نحو ٢٥٠ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٣١٣%) لتحقق نحو ٢٠٢ مليون جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٧٠ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).

- وعلى آخر، فقد ارتفعت الحصيلة من الإيرادات المتنوعة بنحو ٣٠٠ مليون جنيه (بنسبة ٢١.٨%) لتصل نحو ٢٠٢ مليون جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٦٠ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

- وقد إنخفضت المنح بنحو ٢٠٠ مليون جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق.



٤. أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام في صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ١١٤.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٣.٥% من الناتج المحلي) لترتفع بنحو ٣.٧% عن نفس الفترة من العام المالي السابق وأن هذا الإرتفاع يعتبر الأدنى مقابل متوسط بلغ نحو ٢٦% خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام في ضوء الإصلاحات التي قامت بها الوزارة للسيطرة على الإنفاق العام.

- زيادة مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنحو ٩٠٠ مليون جنيه بنسبة ٢.٥% لتبلغ نحو ٣٤.٥ مليار جنيه (١١.١% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة.
- زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ٦٠٠ مليون جنيه (بنسبة ٢٣%) ليحقق نحو ٣ مليارات جنيه (٠٤% من الناتج المحلي).

- زيادة المصاروفات على الفوائد بنسبة ١٧% لتصل إلى ٤١.٧ مليار جنيه (٣٪ من الناتج المحلي).
 - زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ٤٢.٠ مليار جنيه (٠٢٪ من الناتج المحلي) بنسبة نمو قدرها ٩٧٤٪ ليسجل نحو ٥٧.٥ مليار جنيه.

وقد سجل الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نحو ٢١ مليار جنيه (٦٠٪ من الناتج المحلي)، لينخفض بنسبة ٢١.٦٪ مقارنة بـ٢٦.٦ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. في حين إرتفع الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٧.٠ مليار جنيه (بنسبة ٧.٥٪) ليحقق نحو ٤٠.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:

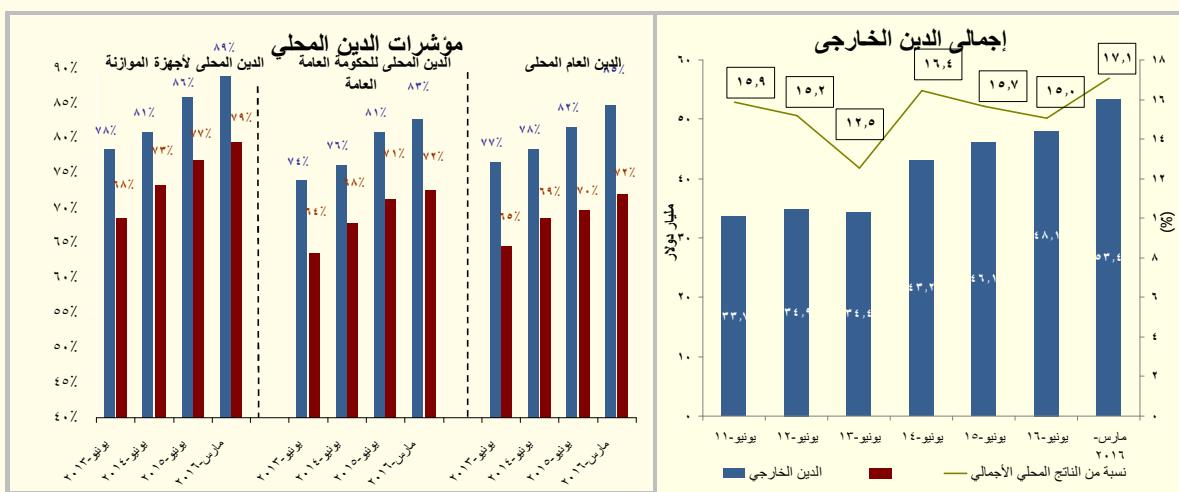
نـ زـيـادـةـ المـسـاـهـمـاتـ فـيـ صـنـادـيقـ الـمعـاشـاتـ بـنـحـوـ ٤ـ٠ـ مـلـيـارـ جـنيـهـ (ـبـنـسـبـةـ ٤ـ٧ـ%)ـ لـيـصـلـ إـلـىـ
نـحـوـ ٨ـ٧ـ مـلـيـارـ جـنيـهـ خـلـالـ فـتـرـةـ الـدـرـاسـةـ.

بينما سجل دعم السلع التموينية نحو ٤.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ٨.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. حيث يرجع هذا الإنخفاض نتيجة لاختلاف توقيت شراء القمح المحلي والمستورد، ولا يؤثر على حجم الدعم بل هناك زيادة في دعم السلع التموينية بنسبة ١١.٦٪ بموازنة العام الحالي مقابل موازنة العام السابق.

- وقد سجل الإنفاق على المصروفات الأخرى نحو ٨.٧ مليار جنيه (٣٠٪ من الناتج المحلي) بنسبة إنخفاض قدرها ٣٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق.

تطورات الدين العام: Ø

- بلغ إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) نحو ٢٦٧٦.٩ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٦ (حوالى ٩٦.٦% من الناتج المحلي).
 - ومن الجدير بالذكر أن إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة قد بلغ نحو ٢٤٦٢.٣ مليار جنيه (٨٨.٩% من الناتج المحلي) في نهاية شهر مارس ٢٠١٦، مقابل ١٩٩٨.٢ مليار جنيه (٨٢.٢% من الناتج المحلي) في نهاية شهر مارس ٢٠١٥.
 - تراجع الزيادة في معدلات الدين المحلي لأجهزة الموازنة بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العباء الإضافي الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً إيجابياً على الأداء المالي لهذه الجهات.
 - كما سجل إجمالي رصيد الدين الخارجي (حكومي وغير حكومي) حوالى ٥٣.٤ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠١٦ (١٧.١% من الناتج المحلي)، مقارنة بـ٤٨.١ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٥ وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلي خلال عام ٢٠١٣).
 - كما سجل إجمالي الدين العام الخارجي للحكومة ٢٤.٥ مليار دولار (٧.٨% من الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٥.٧ مليار دولار (٨% من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠١٥.



المصدر: وزارة المالية

التطورات النقدية



وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ١٨.٣% مسجلاً ٢١٥١.٦ مليار جنيه في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٦، مقابل ١٧.٨% (٢١١٩.٧ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تقسيم ذلك من على جانب الأصول في ضوء ارتفاع صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي بنحو ٢٦.٢% سنوياً لتسجل ٢٢٥٧.٧ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢٦.٨% (٢٢٢٢ مليار جنيه) في يوليو ٢٠١٦، مما فاق أثر انخفاض صافي الأصول الأجنبية، والذي سجل قيمة بالسالب بلغت ١٠٦.١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل ١٠٢.٣- مليار جنيه خلال يوليو ٢٠١٦.

ارتفع معدل النمو السنوى لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليسجل ٢٩% (محقاً ١٧٥٤.٤ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢٧.٨% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لصافي المطلوبات من القطاع الخاص مسجلاً ١٤.٥% ليصل إلى ٢٢٠.٧ مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٣.٤% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك في ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل ١٣.١% (محقاً ٥٠٨.٣ مليار جنيه) خلال أغسطس ٢٠١٦، مقابل ١١.٤% خلال الشهر السابق، بينما حقق معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلى ١٨.٣% (محقاً ٢١٢.٣ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ١٨.٥% خلال يوليو ٢٠١٦. تباطأ معدل النمو السنوى لصافي المطلوبات من قطاع الأعمال العام ليصل إلى ٢٩.٦% (ليحق ٩٤ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٤٥.٧% خلال الشهر السابق.

أما على الجانب الآخر، فقد استمر معدل النمو السنوى لصافي الأصول الأجنبية في الانخفاض بشكل ملحوظ ليسجل قيمة بالسالب قدرها ١٠٦.١ مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، مقابل ١٠٢.٣- مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهدته صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي حيث انخفض ليسجل ٥٩.٩- مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٦٠.٤ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما تراجع معدل النمو السنوى لصافي الأصول الأجنبية للبنوك، ليسجل قيمة بالسالب قدرها ٤٦.٢ مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، مقارنة بـ ٤١.٩- مليار جنيه خلال يوليو ٢٠١٦.

أما على جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوي لكمية النقود ليسجل نحو ١٧.٢% (محقاً ٥٩٤.١ مiliار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ١٥.١% خلال الشهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوى للنقد المتداول خلال أغسطس ٢٠١٦ ليسجل ٣٦٢.٩% (٢٠٠.٥ مiliار جنيه)، مقارنة بـ ١٤.٩% خلال الشهر السابق، مما فاق أثر تباطؤ معدل النمو السنوى للودائع الجارية بالعملة المحلية حيث سجل ١٢.٤% (٢٣١ مiliار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ١٥.٥% خلال يوليو ٢٠١٦.

استقر نسبياً معدل النمو السنوى لأشباه النقود ليصل إلى ١٥٥٧.٥ مiliار جنيه) خلال أغسطس ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٨.٨% خلال الشهر السابق، حيث تباطأ معدل النمو السنوى للودائع الغير الجارية بالعملة المحلية والودائع الجارية بالعملة الأجنبية ليصل إلى ١٢٢٩.٦ مiliار جنيه) و ٤.٦% (محقاً ٧٥.٢ مiliار جنيه)، على التوالي خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٦.٥% و ١٨.٦% على التوالي، خلال الشهر السابق. وقد ارتفع معدل النمو السنوى للودائع الغير جارية بالعملة الأجنبية بنحو ٦.٦% (محقاً ٢٥٢.٨ مiliار جنيه) خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، مقارنة بـ ٢٥.١% خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد سجل معدل النمو السنوى لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصرى) نحو ٢٢% في نهاية يونيو ٢٠١٦ محققاً ٢١٢٣ مiliار جنيه، مقابل ٣٪ خالل مايو ٢٠١٦. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالي الودائع بحوالى ٩٢.٩% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوعة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بـ ٣١.٣% في نهاية يونيو ٢٠١٦ مسجلاً ٩٤٢.٧ مiliار جنيه، مقارنة بـ ٣٠.٤% خلال مايو ٢٠١٦. وبناء على ذلك، فقد استقر نسبياً نسبة الإقراض إلى الودائع في نهاية يونيو ٢٠١٦ لتصل إلى ٤٤.٤%， مقارنة بـ ٤٤.٥% خلال شهر مايو ٢٠١٦، بينما ارتفعت مقارنه بـ ٤١.٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٥. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر يوليو وأغسطس ٢٠١٦ لم تصدر بعد).

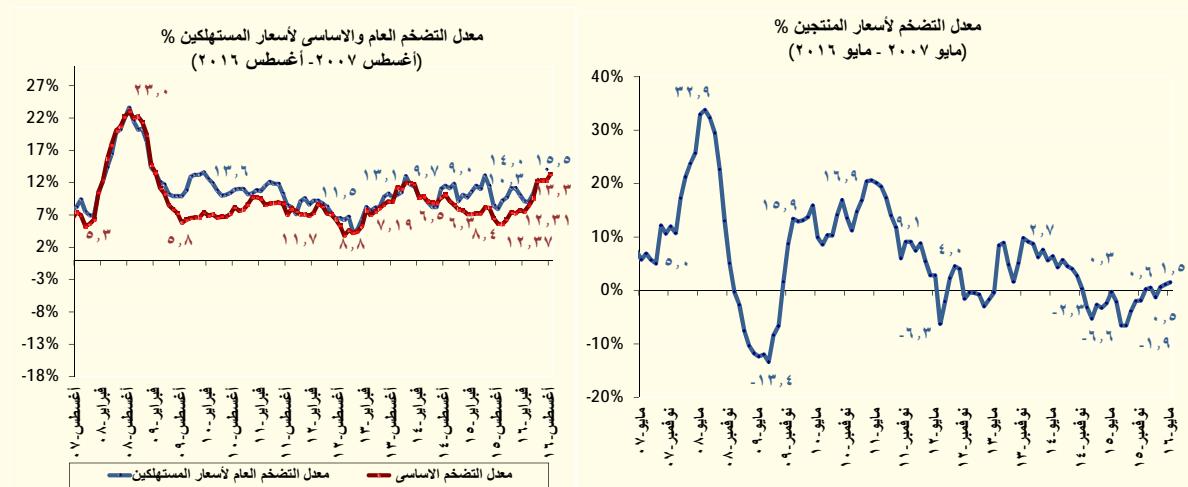
٥ ارتفع **رصيد الاحتياطي من العملات** لدى البنك المركزي المصرى ليصل إلى ١٩.٥٩ مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٦.٥٦ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. حيث شهد شهر سبتمبر تدفقات للداخل بنحو ٣ مiliار دولار منهم؛ ٢ مiliار دولار كوديعة من المملكة العربية السعودية و ١ مiliار دولار كدفعه أولي من قرض البنك الدولى. وجدير بالذكر أن خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ تم ورود ١ مiliار دولار كوديعة من دولة الإمارات العربية المتحدة.

٦ على نحو آخر، يستمر **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** في تسجيل معدل مرتفع محققاً ١٥.٥% في أغسطس ٢٠١٦ (وهو أعلى معدل تم تسجيله خلال السبع سنوات السابقة) مقارنة بـ ٤٪ خالل الشهر السابق، ومقارنة بـ ٧.٩% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥. وهو ما يمكن تقسيمه بشكل جزئي في ضوء أثر فترة الأساس وإنخفاض معدل التضخم لنفس الشهر خلال العام المالى الماضى (حيث إنخفض معدل التضخم السنوى خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ بنحو ٥٪ نقطة مئوية مقارنة بشهر يوليو ٢٠١٦). بالإضافة إلى استمرار ارتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ١٩.٣% خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٨٪ خالل الشهر السابق، ومقارنة بـ ٨.٢٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١٥.

٧ كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى في الارتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" لتسجل ٨٪،

مقابل ٢٠.١% خلال الشهر السابق، و"النقل والمواصلات" لتسجل ٦.٢%， مقابل ٣.٨% خلال الشهر السابق (فى ضوء ارتفاع أسعار شراء المركبات وخدمات النقل)، و"الثقافة والترفيه" لتسجل ٦.٧%， مقابل ١٢.٦% خلال الشهر السابق (فى ضوء ارتفاع أسعار الرحلات السياحية المنظمة)، و"الأثاث والتجهيزات" لتسجل ٤%， مقابل ١٣% خلال الشهر السابق (فى ضوء ارتفاع أسعار الأجهزة المنزلية)، و"السلع والخدمات المتنوعة" لتسجل ١٥.٨%， مقابل ١٣.٩% خلال الشهر السابق (فى ضوء ارتفاع أسعار الأمتنة الشخصية). كما استقرت عدد من المجموعات الأخرى عند مستويات مرتفعة "الرعاية الصحية" لتسجل ٣١%， و"التعليم" لتسجل ١١.٢%.

وخلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، فقد انخفض متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية ليسجل نحو ١٠.٢% مقارنة ب١١% خلال العام المالى السابق، والذى كان قد شهد عدد من الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤ مثل زيادة أسعار المواد البترولية والكهرباء في إطار إصلاح منظومة الدعم ورفع أسعار السجائر.



على نحو آخر، فقد ارتفع معدل التضخم الشهري لحضر الجمهورية بنحو ١.٩% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٠.٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٠.٦% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥. حيث حقق معدل التضخم الشهري لمجموعة "الطعام والشراب" معدل مرتفع بلغ ١.٦% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٠.٨% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥.

كما استمر معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين **Core Inflation**^١ فى تحقيق معدلاً مرتفعاً ليسجل نحو ١٣.٣% خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ مقارنة بـ١٢.٣% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٥.٦% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥. بينما استقر متوسط معدل التضخم الأساسى السنوى خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ٨.٨% مقارنة بـ٨.١% المعدل المحقق خلال العام المالى السابق. أما بالنسبة لمعدل التضخم الأساسى الشهري فقد حقق ٦.٠% خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ مقابل نحو ٢% خلال الشهر السابق. الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء ارتفاع أسعار "السلع الاستهلاكية"، و"الخدمات

١/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء وال-cigarettes المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهة).

الأخرى"، ليساهموا مجتمعين بنسبة ٤٣٪. نقطة مؤوية في معدل التضخم الأساسي الشهري، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار "السلع الغذائية" لتساهم بنسبة قدرها ١٦٪. نقطة مؤوية في معدل التضخم الأساسي الشهري، ومساهمة "الخدمات المدفوعة" بنسبة ٣٠٪. نقطة مؤوية في معدل التضخم الأساسي الشهري.

٥) قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ١١.٧٥٪ و ١٢.٧٥٪ على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٢.٢٥٪، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ١٢.٢٥٪.

٦) ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي قام في ١١ أكتوبر ٢٠١٦ بربط ودائع بقيمة ٢٠٠ مليار جنيه لأجل ٧ أيام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٢.٢٥٪، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المركزي.

٧) فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد إنخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٢٠٪ ليسجل ٤٠٤.٨ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة برصيد قدره ٤١٣.٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد إنخفض مؤشر EGX ٣٠ بنحو ٤٣.٤ ليحقق ٧٨٨١.١ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بمستواه المحقق في نهاية أغسطس ٢٠١٦ والذي بلغ ٨١٥٨ نقطة. كما تراجع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٦١٪ ليحقق ٣٥١.٦ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ ٣٥٧.٥ نقطة في نهاية أغسطس ٢٠١٦.

٨) قطاع المعاملات الخارجية:

حققت ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٢.٨ مليار دولار (٨٪ من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل فائض قدره ٣.٧ مليار دولار (١.١٪ من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتي تلك التطورات التي شهدتها ميزان المدفوعات في ضوء أهم النقاط التالية:

٩) سجل الميزان الجاري عجزاً قدره ١٨.٧ مليار دولار (٥.٥٪ من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بعجز أقل قدره ١٢.١ مليار دولار (٣.٧٪ من الناتج المحلي) خلال عام المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي في ضوء تراجع الميزان الخدمي والتحويلات، مما فاق التحسن الطفيف في الميزان التجاري، وذلك على النحو التالي:

- انخفض عجز الميزان التجاري بشكل طفيف ليصل إلى ٣٧.٦ مليار دولار (١١٪ من الناتج المحلي) خلال عام الدراسة مقابل عجزاً قدره ٣٩.١ مليار دولار (١١.٨٪ من الناتج المحلي) خلال عام المقارنة، وذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها تأثر الصادرات والواردات المصرية بانخفاض الأسعار العالمية للبترول. وتأتي تلك التطورات في ضوء تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٨.١٪ لتحقق ٥٦.٣ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٦١.٣ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٤. وقد جاء ذلك بالتزامن مع انخفاض حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٥.٩٪ لتحقق ١٨.٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل نحو ٢٢.٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك بشكل أساسي لانخفاض حصيلة الصادرات البترولية (خام ومنتجاتها) لتصل إلى ٧.٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابلة بـ ٨.٩٪.

مليار دولار خلال العام المالي السابق، وذلك في ضوء انخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام بنحو ٣٤.٣% في التوسط خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، وذلك على الرغم من زيادة الكميات المصدرة من البترول الخام خلال عام الدراسة.^١

- تراجع الميزان الخدمي بنحو ٥٩.١% ليحقق فائض قدره ٢.١ مليار دولار (٦٠.٦% من الناتج المحلي) خلال عام الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٥ مليار دولار (١٥.١% من الناتج المحلي) خلال العام المالي السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية بـ ٢٥.٢% لتصل إلى ١٦.٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بـ ٢٢ مليار دولار خلال عام المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض الإيرادات السياحية لتسجل ٣.٨ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ٧.٤ مليار دولار خلال عام المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالي السياحية لتصل إلى ٥١.٨ مليون ليلة خلال عام الدراسة، مقابل ٩٩.٢ مليون ليلة خلال العام المالي ٢٠١٤.

- انخفضت التحويلات الرسمية خلال عام الدراسة لتسجل نحو ١٠٠ مليار دولار، مقارنة بـ ٢.٧ مليار دولار خلال عام المقارنة - والتى تضمن ١.٤ مليار دولار منح عينية فى صورة شحنات بترولية من المملكة العربية السعودية و ١ مليار دولار منحة نقية من دولة الكويت - ولذلك فهذا لا يعتبر تراجع نظراً لما تضمنه عام المقارنة من موارد استثنائية.

٦ شهد الميزان الرأسمالى والمالي صافي تدفقات للداخل بنحو ١٩.٩ مليار دولار (٥٥.٨% من الناتج المحلي) خلال عام الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ١٧.٩ مليار دولار (٤٥.٤% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ليسجل ٦.٨ مليار دولار (٢% من الناتج المحلي)، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٦.٤ مليار دولار (١.٩% من الناتج المحلي) خلال عام المقارنة، وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق ٤.٥ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقابل ٣.٨ مليار دولار خلال عام المقارنة، وتحقيق الاستثمارات فى قطاع البترول صافى تدفق للداخل قدره ١.٦ مليار دولار.

- سجلت استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر صافى تدفقات للخارج بنحو ١.٣ مليار دولار (٤٠.٤% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ٦٠٠ مليون دولار (-٢٠.٤% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ١.٢٥ مليار دولار استحقت خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، والتي سبق اصدارها في الأسواق العالمية في عام ٢٠٠٥.

- ارتفاع صافى الاستثمارات الأخرى ليسجل تدفقات للداخل بنحو ١٤.٤ مليار دولار (٤٢.٤% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١٢.٥ مليار دولار (٣٢.٨% من الناتج المحلي) خلال العام المالي السابق، وذلك في ضوء تحقيق تسهيلات الموردين قصيرة الأجل صافى تدفق للداخل بنحو ٥.٨ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقابل ٣.٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، مما يعكس الثقة في الاقتصاد المصرى في ظل قدرته على سداد

^١/ وجدير بالذكر أن الصادرات من البترول الخام تمثل نحو ٦٢.٧% من إجمالي حصيلة الصادرات البترولية و ١٩% من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية خلال عام الدراسة.

التزاماته الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الأصول والخصوم الأخرى صافي تدفقات للداخل بنحو ٨.٣ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ٧.٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤.

٦ سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ٤ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٢.١ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤.

٧ طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد انخفض إجمالي عدد السياح الوافدين خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ ليصل إلى ٩٠.٥ مليون سائح، مقابل ٩٠ مليون سائح خلال نفس الشهر من العام السابق. كما تراجعت عدد الليالي السياحية خلال شهر الدراسة ليصل إلى ٣٠.٥ مليون ليلة، مقابل ٣٠ مليون ليلة خلال شهر أغسطس ٢٠١٥.